

نظمت مجموعة شيخ، منذ شباط/فبراير 2017، سلسلة من ورشات العمل في سياق المسار المشترك لمبادرتها حول الحوار السوري-المسار الثاني، وقد جمعت ورشات العمل هذه عددا من الموالين من سورية (المشاركين بموافقة الحكومة) إلى جانب غيرهم ممن شاركوا بفعالية في هذه المبادرة.

القادمون من داخل سورية (ويشار إليهم فيما بعد بعبارة "مجموعة دمشق") هم شخصيات مجتمعية تعمل بمجالات الطب والقطاع الأكاديمي والمجتمع المدني، وكذلك مسؤولين سابقين. وقد حضروا للمشاركة كممثلين مستقلين، وليس بأي صفة رسمية. أما من كانوا قد شاركوا من قبل في المبادرة (ويشار إليهم فيما بعد بعبارة "مجموعة ستوكهولم") فهم شخصيات سياسية معارضة ومستقلة تمثل المجتمع المدني والمغتربين، إلى جانب جماعات المعارضة المسلحة. وقد ساهموا في تطوير فحوى "مسودة إطار الترتيبات المؤقتة للإصلاح الدستوري والمرحلة الانتقالية" (ويشار إليها فيما بعد بعبارة "مسودة ورقة الإطار")، وهي تستعرض تفاصيل استنتاجات ورشات عمل سابقة في سياق هذه المبادرة عموماً.

خلال هذه الاجتماعات، اتفق المشاركون على تشكيل مجموعة عمل تركز أساساً على تطوير مقترحات بشأن حوار سوري-سوري موسع في سياق عملية سياسية جديدة. مجموعة العمل هذه (المؤلفة، في الوقت الحالي، من مشاركين في تلك الاجتماعات) بدأت بحث سبل جعل هذا الحوار متمماً ومسانداً للجهود الدولية الحالية، والمساعدة في بناء الزخم تجاه التوصل لتسوية سياسية مستدامة - وفق ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن رقم 2254 (القرار 2254). وقد ركز هذه المناقشات على ثلاث مسائل أساسية: الاختصاص المحدد المكلف به الحوار السوري-السوري في سياق عملية سياسية جديدة، وتنظيمه وطرقه، والمعايير الأساسية للمشاركة فيه.

مقترح مشترك

اتفق المشاركون من كل من مجموعة ستوكهولم ومجموعة دمشق على مقترح مشترك يحدد الخطوات الضرورية في هذه العملية السياسية، ودور الحوار السوري-السوري فيها. هذه الخطوات مبنية أدناه وبالترتيب المشار إليه:

1. الحكومة السورية والمعارضة تتعهدان (وتعجلان) بتطبيق تدابير بناء الثقة، بما في ذلك:

- الاتفاق على وقف إطلاق نار كامل وشامل (وآليات فعالة للرصد والتنفيذ) في كل الأراضي السورية، يستثنى منه المجموعات المصنفة إرهابياً وفق قرارات مجلس الأمن وكل من يرفضون العملية السياسية، أو الذين لا يعترفون بوحدة أراضي سورية؛
- الإفراج عن كافة المعتقلين والمختطفين السوريين على خلفية الأحداث، لدى كلا الجانبين، باستثناء المعتقلين المصنفين إرهابيين بحسب الأمم المتحدة؛
- فك الحصار عن كافة المناطق السورية وإيصال المساعدات الإنسانية لجميع المناطق دون عوائق؛
- مكافحة الإرهاب والتطرف (ذلك يشمل الجماعات المصنفة في قرارات مجلس الأمن).

2. تغيير القيادة السورية الحكومية الحالية إلى حكومة تكنوقراط وفق ما يتيح الدستور الحالي (أو حكومة مختلطة، أي تشمل التكنوقراط وشخصيات سياسية) تتعامل مع كافة الأطراف لتمهيد الأجواء للتغيير القادم ولإجراء حوار سوري-سوري. وتتخذ الحكومة الجديدة تدابير لتحسين وضبط الوضع الأمني وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وإعداد سياسات للعودة الآمنة والطوعية للمهجرين. وفي غضون ذلك، تدعم المعارضة رفع العقوبات الاقتصادية التي تمس حياة السوريين. وخلال هذه الفترة، تُتخذ تدابير لضمان حقوق المواطنين، من حيث حقهم بالعدالة والتمتع بالكرامة الشخصية والأمن، تشمل:

- ضمان تنفيذ مبدأ حرمة حرية وكرامة المواطن عملياً، وتقيد انتهاك هذا المبدأ بموجب الآليات والإجراءات القضائية السارية؛

ب. التأكيد على تفعيل المواد الدستورية التي تنص على استقلالية القضاء وإشرافه على عمل الأجهزة الأمنية بما يضمن سيادة القانون. على سبيل المثال: أن يكون الاعتقال بأمر قضائي حصراً – وإلغاء الضابطة العدلية من صلاحيات الأجهزة الأمنية.

3. سعياً للخروج من الاستعصاء السياسي في المسار التفاوضي الرسمي، الإعلان عن اتفاق على بدء حوار سوري-سوري (دون شروط مسبقة) على أساس السقف المفتوح والذي لا يستثني أي موضوع من الطرح والنقاش، تحت إشراف وضمانات دولية، وصولاً إلى اتفاق سياسي ودستور جديد يضمن الديمقراطية (بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي)، وحرية التعبير عن الرأي، وسيادة القانون واستقلالية القضاء، وفصل تام بين السلطات بما يضمن تحقيق المصالحة الوطنية المستدامة.

الإطار الزمني الذي اقترحه المشاركون يُتَوَقَّع أن يكون 6 أشهر للخطوتين الأولى والثانية، و18 شهراً للخطوة الثالثة.

تنظيم حوار سوري-سوري

هناك إجماع بين كافة أعضاء مجموعة العمل على الأهمية المحورية التي يمكن أن يلعبها الحوار السوري-السوري الموسع في التمهيد للتوصل لتسوية مستدامة للصراع، بناء على رؤية تغيير سياسي حقيقي. وهناك إجماع بين أعضاء فريق العمل حول ضرورة أن يكون تنظيم هذا الحوار تماثياً مع المبادئ التالية:

4. يجب أن يكون تسهيل ورعاية الحوار السوري-السوري من قبل الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن – وخصوصاً روسيا والولايات المتحدة – بمثابة ضامين، بينما تشارك دول من المنطقة وأطراف مهتمة (بما فيها تركيا والسعودية وإيران ومصر) كمراقبين.

5. يجب إطلاق الحوار على أساس المقترح المشار إليه أعلاه (النقطة 3) بإجماع وموافقة الأطراف السورية، ودون الحاجة لصدور قرار من مجلس الأمن. وينبغي أن يصدر عن مجلس الأمن قرار جديد ملزم للمصادقة على مخرجات الحوار، وإلزام الأطراف بتطبيقها.

6. موقع الحوار السوري-السوري تحدده الجهة المسهّلة له (الأمم المتحدة) وينفق عليه كافة الأطراف. [بينما قد تكون هناك حاجة لبدء الحوار السوري-السوري خارج سورية، فلا بد وأن تكون تسوية هذا الحوار وأي حوار وطني لاحق على الأراضي السورية.]

7. يجب أن يشمل الحوار ممثلين عن كافة أطراف وعناصر المجتمع السوري، بمن فيهم الأراضية السياسية الوسط. وينبغي أن يقوم اختيار المشاركين في الحوار على روح من الشمول، مع التركيز على معايير النزاهة والكفاءة، إلى جانب الوزن والتأثير السياسي أو الاجتماعي. ومن الضروري أن يكون للحكومة والمعارضة مشاركة فاعلة في هذا الحوار، مع استبعاد أعضاء الجماعات الإرهابية التي حظرتها الأمم المتحدة. كما ينبغي استبعاد الأفراد المسؤولة بشكل مباشر عن ارتكاب جرائم خطيرة [رغم أن المعايير المحددة وطريقة تحديد المسؤولية عن هذه الجرائم مازالت غير واضحة]. وينبغي ضمان مشاركة فعالة وجادة من النساء في هذا الحوار.

8. لا بد وأن تكون عملية تأسيس الحوار مدفوعة بإجماع سوري وقيادة سورية. ويجب تشكيل لجنة تنظيمية، باتفاق بين الأطراف، تضم ممثلين عن الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني وفق حصص متساوية. [بموجب مقترح بديل، يمكن أن تتألف هذه اللجنة من تكنولوجراط/خبراء غير سياسيين.] هذه اللجنة التنظيمية (المؤلفة من نحو 30-60 عضواً) مسؤولة عن تسمية المشاركين [ويكون الاتفاق عليهم بأغلبية الثلثين / إجماع تام] ووضع أجندة الحوار السوري-السوري، وإصدار الدعوات بالتعاون مع الأمم المتحدة. وينتهي دور اللجنة التنظيمية لدى بدء الحوار.

9. سيكون تسلسل أعمال الحوار ومحور تركيزه كما يلي:

أ. إطلاق الحوار السوري-السوري على أساس المقترح المشار إليه في النقطة 3.

ب. يهدف الحوار إلى التوصل لاتفاق سياسي بين الأطراف يشمل بياناً بالمبادئ العامة المنظمة للعملية السياسية، وذلك إيذاناً ببدء الوقف التام للقتال. هذه المبادئ الناتجة عن الاتفاق تنظم الحياة العامة حتى صياغة دستور جديد للبلاد. يتمتع الاتفاق السياسي بقوة دستورية وبما يحقق الشرعيتين الوطنية والدولية وفق الآليات الدستورية. وتستمر الأطراف بالعمل حسب الوضع القائم ريثما يتم التوصل إلى الاتفاق السياسي وبيان المبادئ العامة.

ج. يؤسس هذا الاتفاق السياسي عملية لصياغة دستور جديد وعقد حوار وطني يفضي إلى مصالحة وطنية شاملة.

أجندة إرشادية للحوار السوري- السوري

بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار شامل وتنفيذه، وتنفيذ إجراءات بناء الثقة، يتم إطلاق حوار سوري- سوري على النحو المشار إليه آنفاً. وعليه، نقترح فيما يلي أجندة حوار إرشادية:

تسير بنود الأجندة بالتوازي

1. مبادئ عامة

- الميثاق الوطني أو بيان مبادئ أساسية حول شكل وصفة الدولة في المستقبل، وحماية حقوق وحرية الأفراد وكافة المكونات الاجتماعية والإثنية.

2. شكل الدولة في المستقبل / إجراءات الإصلاح

- الحوكمة (هيكلية الدولة؛ الرئاسة؛ مشاركة السلطة؛ توزيع السلطات بين المركز والسلطات المحلية، وتحديدًا:
أ. الاتفاق على مبدأ فصل السلطات، وتحديد ما يتطلبه هذا المبدأ من آليات لضمان تنفيذ فصل السلطات والرقابة عليها.
ب. تحديد واضح للسلطات الرئاسية بما يحقق مبدأ فصل السلطات. تحديد آليات مساءلة الرئاسة (محكمة دستورية عليا وبرلمان).
ج. تعريف واضح لمعايير ومؤهلات من يشغل منصب الرئاسة.
د. تحديد آليات وإجراءات الترشح والترشيح لمنصب الرئاسة بما يضمن التناوب الكامل وبشفافية لهذا المنصب.)
- المؤسسات (الالتزام بالحفاظ على مؤسسات الدولة أو التدابير الخاصة بذلك)
- المؤسسات الأمنية (إدارة الأمن – خطط لإصلاح/إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية – صلاحيات المؤسسات الأمنية – إلغاء بعض القوانين المحددة)
- إصلاح القضاء لضمان استقلاليته
- آلية لمراقبة تنفيذ الإصلاحات

3. خارطة طريق لصياغة دستور جديد

4. عملية تحقيق مصالحة وطنية تستند إلى حوار وطني

5. الترتيبات الأمنية

- متابعة إجراءات لمكافحة الإرهاب
- مناقشة وضع القوات الأجنبية الشرعية وغير الشرعية
- إجراءات لانسحاب المقاتلين الأجانب
- تسريح/ إعادة تأهيل وإعادة دمج القوات المسلحة غير الحكومية

6. العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين، وبطريقة تحفظ كرامتهم

7. علاقة الدولة بالدول الإقليمية والمجتمع الدولي

8. إعلان نهاية الصراع بالكامل